انتخابات الرئاسة الامريكية:

فرصة لمراجعة الخيارات الامريكية المتاحة

كانت ولا تزال السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق، منذ التخلي عن انتفاضة اذار 1991، ثابتة برغم تغيير الادارات وذلك باعتماد الاحتواء وليس التغيير بالقوة وسيلة للتعامل مع العراق.

هناك قناعة امريكية ثابتة برفض التدخل العسكري البري من اجل اسقاط النظام الحاكم في بغداد، وان خيار الاحتواء هو الاصلح، خاصة انه اثبت جدواه في اسقاط الاتحاد السوفيتي فكيف الحال بدولة من العالم الثالث صغيرة كالعراق.

وبذلك دشنت واشنطن "حرباً باردة اقليمية" حسب وصف مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق ريتشارد ميرفي، متوقعة سقوط النظام العراقي في غضون شهور.

ولكن خطأ التقدير الامريكي في قرب سقوط صدام حسين ليس كافيا لاعادة النظر في سياسة الاحتواء وذلك لغياب البديل المقبول امريكيا. اضافة الى ان تغيرات اقليمية ودولية وبالذات انفراط عقد التحالف الدولي والتحول في الموقف الفرنسي والروسي جعلت من اعتماد القوة خيارا اكثر صعوبة، في وقت توفر العقوبات تحت غطاء الشرعية الدولية سلاحا فعالا لاستمرار الاحتواء، الامر الذي لاينطبق على الحالة السوفيتية او الكوبية.

ولكن مرور حوالي عشر سنوات دون تغيير في العراق جعل من احد اهم اسلحة الاحتواء، وهي العقوبات الاقتصادية، سلاحا ذا حدين. فاستطاع النظام العراقي توظيف معاناة الشعب العراقي الى ورقة سياسية للضغط من اجل فك العزلة الاقليمية والدولية عن نظامه.

واذا كانت واشنطن تعول على تحول الحصار الى اداة للضغط الشعبي وبالتالي الثورة على النظام فالعشر سنوات الماضية كرست عزلة من يطالب بابقاء العقوبات، في وقت لبس النظام عباءة "الدفاع" عن الشعب ضد سياسة التجويع الامريكية.

ومهما حاولت واشنطن اقناع العالم بان صدام حسين مسؤول عن معاناة الشعب العراقي، يبقى الانطباع والقناعة الشعبيان بان امريكا هي المسؤولة اولا عن ذلك، خصوصا وان كل الدكتاتوريات التي شنت حروباً، من هتلر وموسوليني واليابان، انتهت بسقوط تلك الانظمة الا الحالة العراقية.

واذا كانت واشنطن تعول على المعارضة العراقية من اجل التغيير فان سياسة الاحتواء وطول انتظار ثمارها اخذ يفت في عضد تلك المعارضة التي عولت اصلا على واشنطن للتعاون في مشروع للتغيير وليس انتظار ثمار "الاحتواء".

كما اصبح موضوع استمرار العقوبات موضوع خلاف بين العراقيين انفسهم، فالمنطقة الكردية التي خارج سلطة صدام حسين لها مصلحة في استمرار الوضع بما يبقيهم خارج هيمنته، خصوصا الاستمرار بالعمل في قرار 986 (النفط مقابل الغذاء) الذي ضمن لهم حق التصرف بنسبة 13% من موارد النفط العراقية من دون قيد حكومي.

وهذا ما اكده عماد احمد وزير الصناعة والطاقة في حكومة اقليم السليمانية، بقوله (الاتحاد 16/6/2000): "برأيي هناك وجهتا نظر حول القرار 986، ووجهة نظرنا نحن الكرد المستفيدين من هذا القرار على الرغم من النواقص التي تكتنفه، فهذه اول مرة نستفيد فيها من عائدات نفطنا ونصرفها على المشاريع الخدمية في مناطقنا، ووجهة نظر الحكومة العراقية التي لا تريد النجاح لهذه التجربة وتسعى الى افشال هذا القرار لانه لا يحل لها مشاكلها ولا يرفع الحصار المفروض عليها".

فاذا كان للاكراد مصلحة في استمرار الوضع القائم بعيدا عن سلطة بغداد، فان غيرهم من الخاضعين لحكم صدام حسين يعتبرون استمراره بمثابة انتحار بطيء.

وبدلا من تعبئة المنطقة الكردية الخارجة عن سلطة النظام للعمل من اجل التغيير، نجد ان سياسة الاحتواء بمواصفاتها الحالية تحول دون ان يلعب الاكراد دورا فاعلا في اسقاط النظام، الامر الذي عزز ضعف المعارضة وانقسامها.

واذا كانت كردستان العراق تعيش، بفضل الحماية الامريكية، حالة افضل مقارنة بحكم صدام، فان القيادات الكردية تدرك تماما ان الوضع القائم الذي تكرسه سياسة الاحتواء الامريكية لا يقدم حلا دائما للاكراد، ولا يمكن ان يدوم، وسيفرض عليهم في اي وقت مواجهة خيارات صعبة قد تعيدهم لسيطرة الحكومة العراقية او تدفعهم مجددا للاقتتال الاهلي، لذا اخذ بعض الاطراف الكردية تحسبا للمستقبل يمد الجسور مع بغداد.

كما دفعت الخيبة من الادارة الامريكية، بخاصة بعد احداث كردستان في عام 1996 وخروج "المؤتمر الوطني" منها، بعض اطراف المعارضة العراقية الى اقحام القضية العراقية في لعبة الصراع الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين مما زاد تفكك المعارضة العراقية. والقرارات التي اتخذها الكونغرس خاصة قانون "تحرير العراق" انحازت الى طرف دون اخر في محاولة لفرض جهة دون اخرى، والادارة رغم توقيعها على القانون في اواخر عام 1998 لم تكن مقتنعة به اصلا وبالتالي لم تتعامل معه الا شكلياً.

واليوم ونحن على ابواب انتخابات الرئاسة الامريكية تجري محاولة لاثارة القضية العراقية، ولكن هل بالامكان ان يصبح الشأن العراقي قضية انتخابية امريكية؟

الجواب: ربما. خاصة اذا ما اقدم صدام حسين على ارتكاب "الخطأ" الذي تنتظره واشنطن. ولكن الاحتمال الاكثر هو عدم رغبة الطرفين في التورط في التزامات بشأن مستقبل العراق بأكثر من السياسات المعلنة سابقا اي

الاحتواء واستمرار العقوبات المفروضة على العراق والمساعدة على اطاحة نظام صدام بالتعاون مع المعارضة العراقية دون استعداد للتورط العسكري.

اما على الصعيد الانتخابي فقد عمل معسكر ال غور على تحييد الشأن العراقي من خلال تبني واجهة "المؤتمر الوطني" والتقاء قادته، مؤكدا ان المشاكل التي يواجها الشعب العراقي هي نتيجة فشل بوش الاب في حسم المشكلة في وقت كانت الفرصة متاحة.

كما ليس من مصلحة بوش الابن، ويبدو انه الان اوفر حظا في الفوز، تذكير الناخبين بفشل والده في اسقاط صدام حسين. فرغم تصريح بوب زيليك مستشاره السياسي قبل شهور بان بوش سيدلي بتصوره في هذا الشأن، امتنع الاخير عن ذلك. ولكن مع ذلك سيبقى احتمال اثارة الامر واردا من خلال المقابلة التلفزيونية بين المرشحين عندها يستطيع رجال الصحافة اثارة السؤال.

واذا كان المزاج السياسي الامريكي معادياً لصدام حسين، الا انه ليس مستعدا لقبول التدخل العسكري المباشر، بل ان هناك قطاعات امريكية اصبحت اميل للمطالبة بمراجعة سياسة العقوبات المفروضة على العراق، كما انعكس بمذكرة وقعها اكثر من سبعين عضوا في الكونغرس.

السؤال الذي سيواجه الزعامة الامريكية الجديدة: ماهي الخيارات المتاحة امام الادارة الجديدة في ضوء المعطيات السابقة؟

الخيار الاول: استمرار ذات النهج القائم على الاحتواء والردع بالقوة، والعقوبات مع رفض التعامل او تأهيل نظام صدام حسين، وذلك للاعتبارات التالية:

- اي تراجع او تساهل مع صدام حسين سيعني انتصارا له وبالتالي اضعافا لهيبة الولايات المتحدة.
- اعادة تأهيل صدام ستكون على حساب استقرار المنطقة، خاصة الخليج واسرائيل.
- ان مصالح الولايات المتحدة والدول الحليفة تم تأمينها عبر الوجود العسكري الامريكي المباشر في الخليج، واي تجاوز عراقي للخطوط الحمر (تهديد المصالح الامريكية/النفط، تهديد حلفاء امريكا في المنطقة، استخدام الاسلحة المحظورة، تهديد مناطق الحظر الجوي والمنطقة الكردية الامنة) سترد عليه واشنطن بضربة عسكرية رادعة.
- ليس هناك حاجة ماسة للنفط العراقي في ضوء الوفرة النفطية.
- حرمان العراق من السيطرة على امواله ضمان لعدم تطوير اسلحة الدمار الشامل وغيرها من اسلحة.

- الثبات على ربط رفع الحصار عن العراق بتغيير النظام يعطي رسالة واضحة للقوى العراقية للعمل من اجل التغيير.
- ان قرار مجلس الامن 1284، الخاص بربط تعليق العقوبات بعودة فريق التفتيش الدولي (انموفيك) للعراق يضع مسؤولية معاناة العراقيين على صدام حسين في رفض تطبيقه.

الخيار الثاني: مقايضة التعامل مع صدام، وليس التأهيل، على غرار الحالة الكورية، مقابل خطوات محددة يتخذها النظام العراقي.

- الهم الاساسي لحاكم العراق هو الحفاظ على السلطة، وليس التأهيل. ومقابل عدم العمل على اسقاطه سيكون على استعداد للتعاون مع قرارات الامم المتحدة وخاصة عودة مفتشي الاسلحة.
- رفع العقوبات لا تعني استرجاع العراق لعافيته، بل سيبقى بحاجة الى المساعدة الخارجية.
- اعتماد سياسية التدرج في خطوات التعامل بما يعزز الثقة دون التضحية بمصالح الاصدقاء.
- تحديد خطوات الاصلاح الداخلي المطلوبة، كأن يعتمد نظام الحكم الذاتي للاكراد برعاية الامم المتحدة.
- ان المعارضة العراقية غير قادرة على تحقيق التغيير المطلوب دون تدخل امريكي عسكري مباشر، وهذا امر مرفوض دوليا واقليميا.
- تدفق رأس المال الغربي من اجل اعادة بناء العراق سيخلق حالة جديدة تساعد على خلق طبقة اجتماعية صحية قادرة على الاصلاح.
- مساهمة العراق في التسوية السلمية بين اسرائيل والفلسطينيين، بما في ذلك استيعاب عدد من اللاجئين الفلسطينيين.
- اعادة حال التوافق في مجلس الامن، بما يعزز مكانة الامم المتحدة.
- استعادة التوازن الاستراتيجي في الخليج في مواجهة ايران.

الخيار الثالث:اي نظام الا صدام.

- ليس بالامكان تدهور الوضع العراقي اكثر مما هو عليه، واي حاكم بديل سيكون افضل من صدام، خاصة وانه سيحتاج الى المعونة الخارجية للبقاء وهذا امر يمكن ان توفره واشنطن بالتعاون مع بعض الدول العربية وتركيا.
- خلق تحالف دول الطوق من تركيا والكويت والسعودية والاردن.

- تحسن العلاقات مع ايران يصب في ضمان التغيير المقبول اقليميا.
- العمل والتحضير لتوجيه ضربة عسكرية قوية كفيلة باسقاط النظام او على الاقل اضعافه وتراجعه وتنفيذ قرارات مجلس الامن.
- وهذا الخيار يعتمد بالدرجة الاولى على ارتكاب صدام حسين "خطأ" يبرر هذا الاجراء.
- اسقاط النظام العراقي يفتح المجال واسعا لاستقرار المنطقة ضمن نظام اقليمي جديد.
- عمل سري استخباراتي لدعم مساعي داخليه للاطاحة بالنظام العراقي.
- العمل على تعبئة المعارضة العراقية في اطار سياسي وعسكري ينطلق من الشمال والجنوب في ان واحد تزامنا مع الضربة العسكرية.

قد لا تكون هذه الخيارات دقيقة بالكامل، وربما يتداخل بعضها البعض، ولكل من هذه الخيارات محاذير وحسنات، ولكن من الواضح ان المراجعة الامريكية ستكون مطلوبة ومتوقعة بانتخاب رئيس جديد في نوفمبر القادم.

ويبقى السؤال الاخير ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه فصائل المعارضة في بلورة الموقف الامريكي، وبأي اتجاه سيكون؟

ان الخطاب الاعلامي والسياسي لمعظم فصائل المعارضة لايزال اسير انتكاسة انتفاضة 1991، والاقتتال الكردي الكردي وفشل تجربة المؤتمر الوطني.

وقد يكون من الصعب تحقيق وحدة المعارضة في اطار سياسي جبهوي شامل، ولكن من الممكن المبادرة في مراجعة تبدأ بتشخيص الوضع اولا، ومن ثم دراسة الخيارات المتاحة ومثل هذه المراجعة قد تبدأ بالبعض لتتسع للأخرين بعيدا عن التهويل او التهميش لاي طرف.

ان تاريخ العراق مليء بالمعارضات الفاشلة وعسى ان لا نضيف نموذجا اخر للفشل.

(الملف العراقي، العدد 103، تموز 2000)